أبوطالب الهاشمي

THE GAP

الفجـوة

دراسـة تحليليـة

بيـن

الإنتاج والإستهلاك

في العراق

2007 – 1950

الفهـرست

المقدمـة:

الفصل الأول: تطور الإقتصاد العراقي

المبحث الأول: التنمية والفجوة الإستيعابية

المبحث الثاني: التغييرات الهيكلية

المبحث الثالث: القطاع العام

المبحث الرابع: التصدير والنفط

****

الفصل الثاني: الدخل القومي والخاص

المبحث الأول: السكان وحجم الأسرة

المبحث الثاني: الدخل القومي ودخل الفرد

المبحث الثالث: تطوير وتوزيع الدخول

المبحث الرابع: ميزانية الأسرة وإنفاقها

****

الفصل الثالث: الإستهلاك العائلي

المبحث الأول: الإستهلاك الخاص وتخطيطه

المبحث الثاني: الإستهلاك الكمي

المبحث الثالث: فجوة الطلب الفعال

المبحث الرابع: الفجوة التضخمية

الفصل الرابع: الإنتاج

المبحث الأول: الإنتاج الزراعي

المبحث الثاني: الإنتاج الصناعي

المبحث الثالث: الإنتاج الإنشائي

المبحث الرابع: حماية ودعم الإنتاج الوطني

****

الفصل الخامس: الموازين السلعية

المبحث الأول: التصنيف السلعي والتسعير

المبحث الثاني: الإستيراد

المبحث الثالث: هيكل التجارة الخارجية

المبحث الرابع: التدفق السلعي

****

الفصل السادس: الفجوة المادية

المبحث الأول: فجوة الحبوب

المبحث الثاني: فجوة المواد الغذائية

المبحث الثالث: فجوة المواد الأساسية

المبحث الرابع: فجوة الإسكان

****

الفصل السابع: المؤشرات والتوجهات المستقبلية

المبحث الأول: التوجهات المستقبلية

المبحث الثاني: إستراتيجية الإعتماد على الذات

المبحث الثالث: التعاون الإقتصادي

****

الخاتمة

المراجع

فهرست الجداول

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَ لِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَارَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ"

"الإنعام 6"

الإهـــداء

إلى كل من كتب كلمة طيبة، إلى كل من أجتهد، إلى كل من خطى خطوة إلى الأمام، إلى كل من نزف عرقاً ودماً، إلى كل من جاهد في سبيل أعلاء وتقدم هذا الوطن في أي السبل، وأي الطرق والمرامي، أهدي هذا الكتاب وهذا الجهد المتواضع كتسجيل لمرحلة وتسليط الضوء على جوانبها الإيجابية والسلبية.

المقدمـــة:.

أن هدف البحث تقييم ما أستهدفته خطط الإنماء والإستثمار السابقة في العراق، من خلال إجراء التحليلات لوتائر النمو في القطاعات السلعية خاصة، والبحث عن الموازين السلعية ((الحاجات الأساسية المادية فقط)) ودراسة ما حققته هذه القطاعات من الإلتقاء الذاتي، وإشباعها ذاتياً وتحقيق الأمن الغذائي.

لقد أستهدفت خطط التنمية في الغالب، رفع وتائر نمو الدخل القومي الحقيقي ((معبراً عنه بكلفة السلع والخدمات التي يمثلها)) وزيادة الناتج المحلي، وتحقيق توزيع عادل للدخل، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق رفاهية إقتصادية في المجتمع، وإتباع سياسات متوازنة من خلال التأثير في قرارات الإستثمار، والإستهلاك، والإنتاج، ونقل المجتمع من حالة الركود الإقتصادي إلى مرحلة النمو الإقتصادي والإجتماعي وفي كافة المجالات.

وضمن ما أستهدفته خطط التنمية بشكل أساسي هو إتباع إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع ضمن سياسات وتوازن مرحلي لتحقيق هذا الهدف، على أن يتم تلبية الإحتياجات الأساسية من خلال تطوير نمو محسوب في القاعدة الإنتاجية وخاصة الصناعية والزراعية، ومن خلال التوزيع القطاعي للإستثمار وتكوين الرأسمال الثابت الفعلي.

قد يتم – في المراحل الأولى – تحقيق الإشباع في هذه السلع عن طريق الإستيراد، ولكن يجب التعويض والإحلال التدريجي لهذه الأنماط السلعية الإستهلاكية المستوردة بأخرى منتجة محلياً.

أن إشباع الطلب ضمن إستهلاك مستورد خلق ((فجــوة)) كبيرة أدت إلى أثار سلبية هددت الأمن الغذائي وللأمن القومي على المستوى الإجتماعي، والإقتصادي، والسياسي، ولقد تبين ذلك بجلاء ووضوح كامل وللجميع من خلال فترة الحصار على العراق.

حيث أصبح واضحاً بأن الإحتكارات الرأسمالية تسعى بكل قوة للسيطرة على الإقتصاد العالمي، وصد وإجهاض كل مشروع تنموي وحضاري مستقل، وبهذا الصدد بين ذلك بوضوح (جيرالد فورد) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق حيث قال، لم تعد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية، التهديد بحاملات الطائرات، وبرجال البحرية من أجل تهيئة عالم ثالث كثير الحرية، فالترسانة الأمريكية تضم سلاحاً طبيعياً ورهيباً، وذا فاعلية خاصة هو الغذاء....

لا يتآتى بناء الأساس المادي للتقدم، إلا من خلال إجراء التحولات الهيكلية للإقتصاد العراقي، وضمن خطط شاملة للإنماء وإستراتيجيات مرسومة للإنتاج والإستهلاك الخاص والعام، والإستثمار المستهدف لضمان تحقيق نمو مستقر ومتوازن ومستمر، وتغطية الحاجات الأساسية من خلال تنفيذ إستراتيجية الإعتماد على الذات لإشباع الحاجات

الإجتماعية وحسب نمو الإستهلاك الذي يحدده التطور الإقتصادي والإجتماعي.

التنمية المستقلة تعني التحرر الإقتصادي والإجتماعي والحضاري، والتقدم العلمي والتكنولوجي، وإنتزاع الإستغلال التام، وضرب الإستغلال والإحتكارات، فهي إرادة حرة متحررة تخلق النموذج الفعال والحيوي القادر على إجراء متغيرات أساسية في البنية الإقتصادية والإجتماعية. ولكن في غمرة تصاعد وتحقيق طفرات في إيرادات الدولة من النقد الأجنبي، بتصاعد وتائر إنتاج وتصدير النفط وإرتفاع أسعاره، تم الإعتماد على سد العجز بالإنتاج وإشباع الحاجات الأساسية عن طريق الإستيراد، والإنفتاح أمام انماط إستهلاكية جديدة، والهوس الإستهلاكي الوافد، مما خلق آثارا سلبية عديدة أهمها إرتفاع الأسعار، والآثار التضخمية، ورغم رصد كل ذلك وتأثيره في وقت مبكروثم نقده في معظم البحوث الإقتصادية، والندوات التي عقدتها الأجهزة المسؤولة، إلا أنه لم يتم حسم الإنحرافات في الإنتاج الوطني، والمعالجة الجذرية لإنخفاض الإنتاجية، وإرتفاع الأسعار.

كان الإستهداف السابق والمرحلة السابقة سيطرة القطاع العام على القطاعات الإقتصادية، ولكن كان الأجدى، إعطاء أهمية خاصة ومتميزة لإدارة المنشآت الإقتصادية، على أسس إقتصادية، ومعالجة البيروقراطية، وإنخفاض الإنتاجية، وكلف الإنتاج، خاصة منها المصروفة بالعملة الصعبة وتنفيذ وتائر النمو المستهدفة في خطط التنمية بشكل متوازن، وإعطاء أولية لسد الحاجات الإستهلاكية الأساسية، وتنمية دور القطاع الخاص بهذا الشأن وخاصة التجارة الداخلية.

لقد صدر قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم 157 لسنة 1973، تأكيداً لإتباع أساليب وضيغ إستثنائية لإنجاز مهام التنمية بأسرع وقت لتنفيذ لتغيير الأوضاع المتخلفة في الطرق تغييراً جذرياً والدخول بسرعة في طور التقدم على أساس (الدفعة القوية) لتنفيذ المشاريع، وكان من أهداف هذه الخطط هو تحقيق معدلات نمو تتجاوز معدلات النمو التي يحققها قطاع النفط بزيادة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي، بنسب أعلى من الناتج الإجمالي، والإعتماد محلياً على توفير الإحتياجات الأساسية.

إلا أن أليات التنفيذ والإستيعاب قللت من نسب الإنجاز الفعلي، رغم توفر العملات الأجنبية، وأن من أهم مظاعر ضعف الطاقة الإستيعابية هو بروز الضغوط التضيمية، وهو ما أدى إلى التأثير سلبًا على إنتاجية الإستثمار، وعلى مكونات الإدخار القومي، وإن نسبة التضخم السنوي بلغت خلال الفترة أعلاه 14% وهي نسبة مرتفعة أدت إلى إستمرار العجز في ميزان المدفوعات بدون النفط، والميزان

التجاري، وللفشل في تغيير هيكل الإقتصاد الوطني والقصور في الهياكل الغرتكازية، والإعتماد على الإقتصاد ((الريعي)).

لقد توسعت إستيراد سلع الإستهلاك النهائي وسلع الإستثمار، ومستلزمات الإنتاج، وإرتفع الغنفاق الإستهلاكي الخاص بمعدل نمو سنوي مقداره 21.1% للفترة من 1974 – 1980، وإستمر هيكل الإنتاج المحلي في عجزه عن توفير الحاجات الأساسية والغذائية، وغعتمد على الإستيراد بشكل كلي لتوفير السلع للعرض المحلي.

أن إرتفاع معدل دخل الفرد تعني زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية، وتحسين المستوى المعاشي، وقد تطور مستوى دخل الفرد، بمعدل سنوي قدره 18.6% للفترة من 1972 – 1980، وبأسعار ثابتة وبعد إنخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي إنخفض هذا المعدل إلى 8.7% سنوياً للفترة من 1981 – 1984.

ولقد إعتمددت الخطط التنموية في تمويلها إلى إيرادات النفط في الدرجة الأولى، وقد وصل التمويل إلى حوالي 92% في حين لم تستفد الخطط من القروض الخارجية إلا في بعض المراحل وكذلك التمويل الذاتي.

إعتمدتُ منهجية تحليلية لمجمل التوجهات والإعتبارات الإقتصادية، وإستراتيجية التنمية، وحاولتُ إلقاء نظرة شمولية لا تعتمد على المراحل السياسية التي مر بها العراق ((رغم أهميتها المؤثرة)) وإفرازاتها المحتمة ولكن إستهدفتُ دراسة وتحليل جميع أنواع الخطط التنموية منذ الخمسينات ولحد الأن، وإستخلاص نتائجها النهائية الكلية، الشمولية، تاركًا الإستنتاجات المرحلية إلى دراسات أخرى تفصيلية وسبق وأن نشرتُ مثل هذه التحليلات وركزت على الخطط السنوية أو المرحلية وقصيرة المدى.

أن النظرة الشمولية لتطور الإقتصاد العراقي للدخول إلى موضوعنا الخاص بتقييم النتائج النهائية (للفجوة الخاصة بالحاجات الأساسية المادية فقط)) سوف لا تقلل من تركيزنا على النقاط المهمة والتطورات الأساسية في إستراتيجيات التنمية، وإستعراض نماذج التخطيط الرئيسة في بناء نموذج إستهلاكي مستقل، يتخلص من أهداف

وإستراتيجيات وآليات النظام الرأسمالي، يربط توريدات الحاجات الاساسية والغذائية بسوقها العالمي، وخلق نموذج عالمي موحد وثقافة إستهلاكية موحدة، من أجل الهيمنة وإحتكار السلع وربطها بالأسواق الخارجية.

لا نفهم من ذلك أنني أدعو إلى الإنكفاء والإنفلاق والإكتفاء الذاتي في كل السلع، وإنما تقتصر دعوتنا إلى الحاجات الغذائية والاساسية الإستراتيجية التي خطط لها من خلال الإمكانات العلمية المتاحة، ومن خلال إستراتيجيات التنمية بأن يتم إشباعها عن طريق الإنتاج الوطني لما لها من تأثيرات خطيرة على الأمن القومي وخاصة الغذائي.

وإذا كانت الإتجاهات العامة أستهدفت ذلك بالأساس فأين الفجوة، و ما حجمها، و ما هي خطورتها، كل ذلك جعلني أتصدى لهذا الموضوع، مُركزًا على دراسة الإنتاج والإستهلاك، وبحدود الحاجات الأساسية المادية والمهم منها فقط ((و خاصة الغذائية)).

الإرادة الحرة المستقلة الواعية لبناء إستراتيجيات تنموية مستقلة لا تعني بانها منغلقة على نفسها، والإكتفاء الذاتي للحاجات الأساسية، والإعتماد على النفس، لا يفسر بعد الإعتماد المرحلي على الإستيرادات الخارجية، وكلما كان ضروريًا ذلك، ولكن من المهم أن ننمي نظرتنا إلى تركيز وتطوير إشباع هذه الحاجات بتكييف أنماط الإستهلاك، وتحريرها من التبعية تدريجيًا، على أن يكون الإستهداف النهائي، إشباعها محليًا، وبنوعية جيدة ومتطورة، وبكلف معقولة، تتوائم مرحليًا مع الإنتاج العالمي لنفس السلع وإنفتاح المنافسة العالمية.

أن تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية والخدمية، ضمن وتائر النمو المستهدفة في خطط الإنماء الشامل، هو الأساس في تكون إتجاهات التنمية المستقلة القادرة على تحدي المخاطر والتحديات الخارجية، وقوى الردة الداخلية، وتحقيق وعي عالي متوازن، في تحقيق المصالح الذاتية القومية والتقليل من أثار وتأثيرات الضغط الامبريالية، بحكم سيطرتها الكاملة على القدرات التكنولوجية والإقتصادية، والأسواق

العالمية، والسيطرة على المراكز المعلوماتية، وتفوقها العسكري، وكذلك دفع حلفائها في المنطقة بإستنزاف الموارد المالية، وموارد المياه والطاقة، والمواد الأولية، والطاقات البشرية، بطرق ووسائل مختلفة ومدروسة مسبقًا بعناية وذات أهداف سياسية وإقتصادية معروفة.

عليه يجب أن تتظافر كل الجهود والطاقات بإعطاء الأوليات للقطاعات السلعية، لرفع إنتاجية القطاع الزراعي بناء المشاريع الصناعية، التي تعتمد على خامات ومستلزمات إنتاج محلية، وإيجاد بدائل للمواد ومستلزمات الإنتاج المستوردة ومعالجة الهدر والضياعات، وإرتفاع التكاليف الإدارية والصناعية غير المبرزة، والتقليل من التصخم المستورد عن طرق توريد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بوسائل تجارية خاضعة للرقابة والتحليل المالي الكفوء.

أن الإعتماد الجماعي على النفس يتطلب العمل على بناء إستراتيجية وطنية عربية للإعتماد الجماعي على النفس، والتعاون فيما بين دول العالم النامية في تحقيق هذه الإستراتيجية للوصول إلى التنمية الشاملة المستقلة. لتحقيق إشتراك وتبادل فعال في تعبئة مواردها وقدراتها ويمكن البدء بين مجموعات من الدول التي تشترك في خصائص سياسية وإقتصادية وثقافية مشتركة. وتكوين سوق إقليمي عربي قادر على المنافسة الحرة.

وتتطلب إستراتيجية الإعتماد على النفس المشاركة الجماهيرية الواسعة وتطوير مساهمتها الإيجابية في كافة العمليات الإستثمارية والإنتاجية والإدارة الديمقراطية وفق منظور شعبي حميم، ومنح الفرص الحقيقة والمناخ الملائم لدفع القطاع الخاص في كافة المجالات الإستثمارية للمساهمة الأكيدة والكبيرة في الإستثمار والتنمية والتطور في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبهذا وحده تحقق هذه التجمعات القومية والإقليمية مراكز فعالة في مجال التقسيم الدولي للعمل.وإمكانات التنسيق والتوحيد من المفروض توفرها في مجال المحيط العربي والإعتماد العربي الجماعي على النفس كبيرة جدًا ويمكن أن يتم من خلال تطوير أشكال التكامل والتعاون العربي على مختلف المستويات وهذه الخطوة إيجابية ويمكن تطويرها لتحقيق اللبنة

الأساسية الصحيحة للوحدة الإقتصادية العربية الشاملة، عن طرق تحقيق السوق العربي المشترك.

أن تخصيص الطلب الإستهلاكي العام والخاص وتوقف المناهج الإستثمارية تسبب الحصار، وتوقف إيرادات النفط، يجعلنا جميعاً أمام إختيار وحيد ألا وهو الإعتماد على الإنتاج الوطني في الزراعة، والإستفادة من موارد المياه الحالية، (تقسيم المياه مع تركيا))، قبل أن يحرمنا العدو منها أيضاً. وتحسين شبكة الري وتطوير المبازل، ومضاعفة عمليات إستصلاح الأراضي، ودعم الصناعات التي تعتمد على نسبة عالية من المواد الأولية المحلية، وتوفر مستلزمات إنتاجها بشكل مرتفع، وتطوير عمليات الإستخراج، وتنويع التصنيع، الذي يعتمد على الطاقة النفطية والمعادن والفلزات المتوفرة محلياً. أن الطرق بحاجة إلى سلسلة متواصلة من والإستراتيجيات الجديدة في ضوء تجربة الحصار وما أفرزته من نتائج وإستقراءات على عموم الأنشطة والقطاعات. مبتدئين في تقويم الإجراءات الإقتصادية السابقة على أسس علمية موضوعية بعيدة عن الحساسيات والتشنجات للإستفادة من هذه النتائج غي بناء المرتكزات الجديدة قبل أن نأخذها كمنظار لأدائه في أعمال الغير وتقليل من أهمية أعمال وإجتهادات الأخرين، وبعيداً عن الأهداف المرحلية للسياسات السابقة التي أكتنفتها التقلبات السريعة المستفادة في كثير من الأحيان. والموازنة بين مشاريع الدولة ((القطاع العام)) وبين النشاط الخاص.

كتاب ((الفجوة)) دراسة تحليلية في الإنتاج والإستهلاك الخاص في العراق، وخاصة للحاجات المادية الأساسية، والمهمة منها فقط، وستتناول فصوله السبعة هذا الموضوع بمنظار ومنهجية علمية شمولية، لتحقيق نتائج شاملة وكلية، لذلك إبتعد الكتاب عن تقسيم تحليلاته على أساس المراحل السياسية، وأنما إعتمد المرحلة الزمنية من 1951 – 1990، مرحلة أولى، مرحلة إقتصادية وراحدة – رغم إختلاف وتنوع الأهداف والخطط والسياسات والإستثمارات والتوجهات الأساسية للحكومات المتعددة خلال هذه المرحلة. بعيداً عن نوع الحكومات المتعاقبة.ورغم إختلاف النظريات والأساليب والصيغ الإقتصادية التي

نفذت على إختلاف المراحل السياسية التي مر بها القطر، وذلك لأننا إعتمدنا النتائج النهائية للوصول إلى مرحلة تجديد الفجوة النهائية بين الإنتاج والإستهلاك، تاركين موضوع تحليل الإعتبارات والإستراتيجيات والخطط والمرامي إلى أبحاث وكتب أخرى تخص هذه المواضيع وهذا ما إعتمدناه خاصة في الفصل الأول الخاص بتطور الإقتصاد العراقي، إذ إعتمدنا النتائج دون تحليل السياسات والأساليب، وكذلك الحال في الفصل الثاني الخاص بموضوع توزيع الدخل العائلي حيث لم نستعرض ذلك تاريخياً وإنما حاولنا بإستخلاص النتائج والظواهر الرئيسة النهائية التي تخص هذا الموضوع وما زالت تؤثر فيه، أما في الفصل الثالث والرابع فإتبعنا نهج الوصول إلى الأهداف النهائية لعام 1990، مع إستعراض أعلى مؤشرات للإنتاج والإستهلاك الخاص، وأهم المؤشرات الإيجابية والسلبية التي أثرت بهما مع أهم المؤشرات الأساسية التي ستؤثر في المستقبل على إستراتيجيات وخطط المرحلة القادمة، إضافة إلى ما ستفرزه فقرة الحصار من أمور ومؤشرات أساسية مهمة تعتبر أساسيات الركيزة النهائية التي ستستقر عليها مؤشرات الأوضاع بشكلها النهائي..

أما الفصل السادس فهو العامود الفقري للبحث حيث تظهر الإستخلاص النهائي للنتائج التي تفرزها الموازين السلعية وتظهر بالتحديد الفجوة الإستهلاكية، والفجوة الإستيعابية، وفجوة الطلب الفعال، والفجوة التضخمية لغاية 1990، وسنحاول إنشاءالله أن نلحق فصلاً إضافياً يتناول فترة الحصار إذا ما سمح رسمياً بنشر وتداول المعلومات الخاصة بالإنتاج والإستهلاك ومتعلقاتها الخصة بالديون والقروض لتحديد ورسم الإستراتيجيات والتوجهات التي ستعتمد في المرحلة الإقتصادية القادمة.

وأخيراً أتمنى أن تكون هذه المحاولة لإعداد هذا الكتاب جدهداً يحاول إيصال هذه المواضيع إلى ذهن القارئ وعلى مختلف المستويات، إذ ساتبع نهجاً في الكتابة والبحث بأسلوب يجعله مفهوماً من أوسع القطاعات وليس بحثاً أو كتاباً إقتصادياً للمتخصصين فقط، إذ أن أعداد هذا الكتاب أصلاً ليس للبحث الأكاديمي والعلمي الصرف، وأإنما للتوعية

العامة لهذه المفاهيم لتشمل أوسع الفئات الشعبية المتعلمة فهو ليس بحثًا علميًا، وأنما دراسة عامة تهم جميع الدارسين وعلى إختلاف تخصصاتهم العلمية، فهو بالتأكيد ليس بحثًا للمختصين في الإقتصاد وحسب، وإنما يشمل كافة المواطنين لأهمية الموضوع، وتعلقه بمستواهم المعاشي ومستقبلهم ومصيرهم، ومستقبل الأجيال القادمة.

وأخيرًا نؤكد أن نهجنا الذي سنتبعه في كتابة وتحرير هذا الكتاب هو أن تكون معلوماته وإحصائياته ونتائجه في متناول الجميع.

والله من وراء القصد

ومنه التوفيق والتسديد

أبوطالب عبدالمطلب الهاشمي